سبل معالجة النزوح الناجم عن تغير المناخ والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منتدى الأرض الثامن

اسطنبول 12-13 يونيو/حزيران 2024

التحالف الدولي للموئل– شبكة حقوق الأرض والسكن

2024

شـــــبكة حقـــوق الأرض والســـكن
التحـــــالف الدولـــــــي للمـــــــــوئل

التقرير الختامي لفاعليات الدورة الثامنة لمنتدى الأرض

"سبل الإنتصاف لحالة النزوح الناجم عن أثار التغيرات المناخية والنزاعات في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

اسطنبول 12-13 يونيو/حزيران 2024

في خضم ما يشهده إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أحداث وتحديات مروعة يواجهها شعوب دول الإقليم، منذ من جائحة كوفيد، إلى ما يشهده الإقليم حالياً من حالة صراعات مسلحة في العديد من دول الإقليم وأحداث التغيرات المناخية، والتي أدت إليه من حالة النزوح واللجوء الجماعي طويلة الأمد، إضافة إلى جريمة الإبادة الجماعية التي يتعرض لها المدنيين في قطاع غزة في فلسطين المحتلة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، على يد الاستعمار الصيهوني، كان واجباً على شبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للموئل، أن تتمسك بعقد لقاء منتدى الأرض الإقليمي في دورته الثامنة مع أعضاء التحالف وشركائه وأصدقائه في الإقليم، في ظل تلك الأزمات وحالة عدم الاستقرار التي تعسف بحقوق السكن والأراضي والممتلكات للنازحين واللاجئين في الإقليم.

الشكل 1: صورة جماعية للمشاركين في منتدى الأرض الثامن. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

على مدار يومين في الفترة 11-12 مايو/أيار الماضي، نظم التحالف الدولي للموئل – شبكة حقوق الأرض والسكن، الدورة الثامنة لمنتدى الأرض الإقليمي، في مدينة اسطنبول، تركيا، والذي جاء تحت شعار "سبل الإنتصاف لحالة النزوح الناجم عن أثار التغيرات المناخية والنزاعات في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، والتي سعى خلالها التحالف الدولي للموئل – شبكة حقوق الأرض والسكن إلى إعداد المشاركين، لاستعراض برامج منظماتهم المتعلقة بإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وتوحيد الجهود لصالح استعادة حقوق السكن والأرض والملكية، لضحايا التهجير القسري في الإقليم، وأصحاب الحقوق في الانتصاف وجبر الضرر من خلال المعايير والأدوات والتقنيات الجماعية الأخرى، التي طورها التحالف مع شركائه لتحقيق التآزر والتعاون فيما بينهم.

وأعاد منتدى الأرض التأكيد على أن دور المجتمع المدني أمر ذو أهمية وحاسم في وضع معايير سبل الانتصاف وجبر الضرر لضحايا النزوح الناجم عن التغيرات المناخية، والصراعات والحروب، نظراً للإلتزامهم بالنهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية والحوكمة؛ وتأثيرهم المرن في توجيه السياسات والبرامج والمشاريع على المستوى الوطني بما يتماشى مع تلك القواعد والمعايير والريادة في ابتكار أفضل الممارسات؛ فضلا عن دورهم البارز والنشط في المداولات ورصد النتائج في المحافل الدولية، بالرغم من قلة ومحدودية مثل تلك الفرص على المستوى الوطني.

ووضعت الدورة الثامنة من منتدى الأرض مجموعة من الأهداف العامة، للتصدي لأزمة النوزح طويلة الأمد، وتحديد سبل الإنتصاف، وهي:

- تطوير عملية منتدى الأرض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كآلية لتوجيه البحوث والتقييمات والعمليات الميدانية والدعوة لحل الأزمات وفق نهج قائم على حقوق الإنسان؛
- تحديث المعرفة والمعلومات حول مجموعة من العمليات الإقليمية والعالمية ذات الصلة التي تجري في الوقت الحالي؛
- توفير أدوات تحليلية للجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني لرصد وتقييم التزامات السياسات العالمية المتعلقة بالأراضي (على سبيل المثال، اتفاق باريس، وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030، و"الأجندة الحضرية الجديدة")؛
- إنشاء قاعدة لأنشطة الأعضاء الفاعلين في التحالف الدولي للموئل للفترة 2024–2027.

فاعليات جلسات منتدى الأرض:

اليوم الأول: التكليف والخسائر والأضرار ذات الصلة بالتغيرات المناخية

بدأت **أولى جلسات** اليوم الأول بمداخلة قدمها جوزيف شكلا منسق شبكة حقوق الأرض والسكن، حول أهمية الأرض كقيمة حاسمة، وحاجة إنسانية، وبالتالي، وكحق من حقوق الإنسان. وشرح والعمل الذي تبذله الشبكة في تطوير الأدوات والمنهجيات وتعزيز الجدال القانوني الحقوقي بشأن الحق في الأرض، على الرغم من عدم وجود اعتراف دولي حتى الأن بأن الأرض حق أصيل وجوهري من حقوق الإنسان، مثل الاعتراف بالحق في الماء من قبل لجنة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ثم تناول استعراض تطوير منهجية التحديد الكمي للخسائر والأضرار فيما يتعلق بالحق في الأرض والسكن، والانتهاكات المتعلقة بالنزوح والناجمة عن التغيرات المناخية، صراعات، والحروب والإحتلالات. وتستند المنهجية على تحديد أصحاب الواجب في تحمل مسؤولية تلك الانتهاكات، وتحديد عناصر جبر الضرر.

الشكل 2: لافتة منتدى الأرض الثامن. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

وفي هذا الصدد، قدم أحد أعضاء التحالف عبد المولى إسماعيل من الجمعية المصرية للحقوق الجماعية عقب على ضرورة التركيز على أثار وتداعيات التغيرات المناخية على الإقليم، وإيجاد استراتيجية تتناول المديونية المناخية على البلدان المتسببة في زيادة الانبعاثات الدفينة، والاحترار العالمي، وان يتم وضع مصفوفة تتناول تلك المديونيات لكل بلد من البلدان المتسببة في تلك الأثار المناخية، وكذلك المعلومات والبيانات عن الشعوب والمجتمعات المتضررة من تلك الأثار في الإقليم. كما أوضح عبد المولى، إلى أهمية التركيز السيادة على الغذاء، والتفاوت في الوصول إلى الموارد الطبيعية.

قدمت هلا مراد، مديرة جمعية دبين للتنمية البيئة، من الأردن، عضو التحالف الدولي للموئل – شبكة حقوق الأرض والسكن، وأحد الشركاء الأساسين للمنصة العالمية للعدالة المناخية، مداخلة حول أهمية الربط بين أثار التغيرات المناخية، وتأثيرها على الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة الحق في الأرض والسكن الملائم، وغيره من الحقوق ذات الصلة. وتناصر جمعية دبين هذه الحقوق من خلال، آليات المراقبة والرصد. وذكرت هلا، أن أغلب الحكومات تركز فقط على الجوانب الفنية مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، ارتفاع درجات الحرارة، فقد خصوبة التربة، والتصحر. وشددت هلا على أهمية مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن متباينة"[1]، لأنه يضع عبء ومسؤولية أكبر على الدول التي لها تاريخيا النسبة الأكبر من الانبعاثات، في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات التغير المناخي.

لذلك، شددت هلا، أنه من المهم أن نؤسس لأن يكون ملف الخسائر والأضرار على أجندة المفاوضات التي لاتزال ضعيفة ومتعثرة، ولم تضع تعريفاً لمفهوم الخسائر والأضرار،[2] وأن يكون ذلك الملف مبني على نهج يستند إلى التزامات حقوق الإنسان المقننة، وأن يكون الهدف الأساسي هو ليس فقط معالجة الخسائر والأضرار، ولكن أيضاً منع الخسائر المستقبلية والحد منها، حتى نخفف العبء على مواردنا على موارد الأجيال القادمة، خاصة في حالات والنزوح ناجم عن أثار التغيرات المناخية.

وفيما يتعلق بصندوق الخسائر والأضرار الذي صدر عن الدورة الأخيرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي (CoP 28)، أشارت حسيبة بلغيث، من جمعية التنمية المستدامة والمواطنة، تونس، إلى أننا نواجه منعطف خطير، في مسار تنفيذ اتفاقية تغير المناخ، خاصة كان هناك 2400 مشارك ممثلين عن الشركات البترولية، حضروا مؤتمر المناخ في الدورة الأخيرة، وهو أربع أضعاف العدد من الشركات البترولية التي شاركت في مؤتمر المناخ (CoP 27) الذي عُقد في مصر. وهذا يدل على النفوذ الكبير للشركات البترولية في القرارات الصادرة عن مؤتمر المناخ، وتنفيذ أجنداتها لالاستمرار في الاستثمار في الطاقة الأحفورية، والترويج لحلول وتقنيات غير مثبتة علمياً مثل عملية حجز وتخزين ثاني الكاربون (CCS)، وإزالة ثاني

---

[1] ظهرت عبارة "مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" في بداية سبعينات القرن الماضي، في مؤتمر البيئة البشرية الذي عُقد في ستوكهولم في 1972، حتى تم اعتماده والاعتراف به في البند الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي 1992.

[2] ومع ذلك، انظر تعريف "الضرر" في القانون الأوروبي على أنه "تغيير سلبي قابل للقياس في مورد طبيعي أو إضعاف قابل للقياس لخدمة مورد طبيعي قد يحدث بشكل مباشر أو غير مباشر". Directive CE/35/2004 للبرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2004 بشأن المسؤولية البيئية فيما يتعلق بمنع وعلاج الضرر البيئي، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L/143/56، 31 نيسان/أبريل 2004، https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2004:143:0056:0075:en:PDF، كما ورد في *Counting Costs, Loss & Damage: Quantifying Impacts of Habitat-related Human Rights Violations amid Environmental Hazards and Climate-change* (القاهرة: HIC-HLRN، 2023)، ص. 3، https://hlrn.org/img/publications/costs_loss&damage_2023.pdf.

أكسيد الكربون (CDR). حتى مفهوم الطاقة المتجددة تحول إلى سوق واستثمار، أكثر منه حل لمواجهة انبعاثات الغازات الدفيئة، والحد من أضراراه على المجتمعات وسبل معيشتهم. وأصبح إنتاج الطاقات النظيفة تحت شعار "المسؤولية المشتركة"، في نطاق دول الجنوب، مستنزفة الموارد من الأراضي، والمياه، والبيئة، لأجل تصدير الطاقة الخضراء إلى دول الشمال.

وهذا يعطينا صورة عن كيفية إدارة صندوق الخسائر والأضرار، خاصة وأنه تحت وصية البنك الدولي، وجزء كبير من التمويل سيذهب للبنك الدولي في مقابل دوره كوصي على الصندوق، و لا يزال من الممكن أن مساهمات المقدمة من الدول ستكون على شكل قروض، وليست كمنح، مما يدل على أن دول الشمال لاتزال لا تعترف بديونها ومسؤوليتها التاريخية التي تسببت في تغير المناخ.

الشكل 3: سعدية الصلحي يعرضان قضايا حوكمة الأراضي في العراق. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

أما في سياق رصد وتقييم الخسائر والأضرار على المستوى المحلي من قبل منظمات المجتمع المدني، فقد ذكر محمد الحلو، من مبادرة مناخ للدراسات البيئية من مصر، أهمية رفع الوعي والتمكين قانوني للمجتمعات المحلية. وعليها مواجهة المعايير المزدوجة بين ما تقره وتتبناه الحكومات من قرارت على مستوى العمليات السياسية الدولية، مثل مؤتمرات الأطراف الدول في اتفاقية المناخ، وما تقره تلك الحكومات من سياسات وقرارت على مستوى بلدانها. في كثير من الأوقات هي تتناقض مع القرارت والمبادئ تحت إتفاقيات المناخ، ومنها على وجه خاص الأضرار البيئية الناتجة عن الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية. تعتبرها الحكومات أحد أهم الموارد الأساسية التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي خاصة البلدان النامية، ولكنها تغفل وتتغاضى عن مساهمتها في زيادة وتسريع وتيرة الملوثات المناخية، وأضرارها الجسيمة على صحة الإنسان والبيئة. كما أشار كذلك، إلى ممارسات الحكومات في تقييد حرية التعبير والتنظيم، التي تمثل أحد التحديات الرئيسية في رصد وتقييم الخسائر والأضرار الناجم عن تلك الاستثمارات الملوثة للمناخ، وبالتالي تأثيرها السلبي على حق المجتمعات المتضررة من تلك الاستثمارات، في الوصول إلى سبل الانتصاف، وجبر الضرر عن طريق التقاضي، لذلك هناك أهمية عاجلة لإنشاء دليل قانوني للتقاضي، لدعم المجتمعات المتضررة.

وفي ذات الملاحظة المعنية بأهمية الإطار القانوني، فقد أكد المشاركون من العراق، أ. سعدية الصالحي، من جمعية معاً للتنمية البيئية، ود. خالد ناجي من مؤسسة أغصان للتنمية الزراعية والبيئية، وكذلك أ. رانيا الماضي، من شبكة حقوق الأرض والسكن، على ضرورة أن يكون هناك مرجعية قانونية وفريق عمل قانوني ضمن عملية متابعة توصيات منتدى الأرض، لكي يعزز الإطار القانوني، في رصد وتقييم الأضرار والخسائر المتنوعة، ويحدد على أساسها مسؤوليات والتزامات أصحاب الواجب من مؤسسات الدولة، والشركات العابرة للأوطان، التي تساهم في توسيع نطاق الخسائر والأضرار الناتج عن الاستثمارات والمشاريع التي تساهم في زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتستنزف الموارد الطبيعية.

وفي سياق الاحتلال والصراع، أشارت الباحثة تسنيم فؤاد، من مركز أبحاث الأراضي، فلسطين، إلى ضرورة سبل المناصرة للتصدي لإذدواجية المعايير بشأن سياسات الدول التي تساهم في وضع معايير وآليات لتنفيذ مبادئ اتفاقية التغير المناخي، ولكن في الوقت نفسه، تدعم سياسات وممارسات الاحتلال التي تتسبب في كوارث وخسائر بشرية وبيئية واقتصادية ضد الشعب الفلسطيني.

أما في إطار الأزمة السورية، وقضية الخسائر والأضرار ضمن أزمة النزوح طويلة الأمد، فقد أوضح أنور من مؤسسة اليوم التالي، على أهمية الربط بين أثر التغيرات المناخية، والانتهاكات المعنية بحقوق الأرض والسكن والملكية للنازحين من المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام السوري. وهذا يحطوي على تدمير الكثير من الأراضي الزراعية، وتلويث التربة بالمخلفات الناجمة

الشكل 4: د. خالد ناجي عبد يناقش التحديات التي تواجه صغار المزارعين في العراق. المصدر: شبكة الحقوق في الأرض والسكن.

عن استخدام المتفجرات، وتلويث مصادر المياه، إضافة إلى ممارسات الحكومة التركية في الاستحواذ على نهر الفرات نتيجة بناء السدود، وكذلك تصريف مخلفات المنشآت الصناعية في القنوات التي تصب في النهر، والتي أثرت بشدة على تدفق المياه لكل من سوريا والعراق، وتضرر السكان التي تعتمد على كمصدر أساسي للدخل، وتعريض مناطقهم للتصحر والجفاف وارتفاع درجات الحرارة، وزيادة العواصف الترابية.

وفيما يخص ملف الخسائر والأضرار المتعلق بأزمة النزوح في العراق، أكد سعدية ود. خالد ناجي بضرورة بناء القدرات من أجل تحديد حالات الخسارة والضرر الناجم عن التغيرات المناخية، لأنها ستتضمن منهجية معقدة بسبب تغطيتها لأوجه مختلفة من الخسائر والأضرار في قضايا الصحة والبيئة والموارد الطبيعية، خاصة الأراضي والمياه، والنواحي الاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها سبل العيش. الحكومات ليست لديها القدرة على تغطية مثل تلك القضايا وادراجها ضمن ملف الخسائر والأضرار. **رصد وتقييم تلك الحالات مطلوبين تقارير تعكس الواقع للمجتمعات المتضررة**، خاصة في المحافظات العراقية المنتجة

للبترول، والمتسببة في زيادة الانبعاثات الدفينة، **وتقديم تلك التقارير للهيئات الدولية** التي ستدعم صندوق الخسائر والأضرار الذي أُقر في CoP 28.

الشكل 5: هلا مراد (الأردن) تقود المناقشة.
المصدر: شبكة الحقوق في الأرض والسكن.

وخلال **الجلسة الثانية**، قدمت هلا مراد مداخلة عن مفاوضات CoP28، وأنه لم يتم تحقيق أية انجازت تذكر، أو كما يروج من قبل الحكومات، لان المفاوضات لاتزال متعثرة وغير مثمرة. ولا يزال نعاني كشعوب من كوارث وأحداث متزايدة نتيجة أثار التغيرات المناخية، فضلا عن تصاعد حالات الصراع والحروب في إقليمنا. وفي سياق عمليات المناصرة، أكدت هلا على ضرورة ان يكون هناك دور واهتمام أكبر لمنظمات المجتمع المدني في الاقليم، من أجل الضغط على أن تكون القرارت الصادرة عن مؤتمرات الدول الأطراف تراعي النهج الحقوقي . و**لازم نمارس** ضغط على الحكومات لبذل مزيد من الجهود في توفير الموارد المالية والفنية لتعزيز وإعمال سياسات وتبني تدابير استباقية للتخفيف وليس فقط الاعتماد على سياسات التكيف. وهذا هو أحد المبادئ الأساسية في تحقيق العدالة المناخية.

وشاركت كذلك هلا بعض المعلومات المتعلقة بالهدف الكمي الجديد بشأن التمويل، والذي تبنته المجموعة العربية، والذي تمت مناقشته في اجتماع SB60 في مدينة بون في يونيو/حزيران الماضي. اتفقت الدول على أن يتم الانتهاء من لمسودة الخيارات التمويلية قبل انعقاد CoP29 بباكو، الدول النامية طلبت 100 مليار دولار سنوياً، وهو أمر بعيد المنال، ولن يتم الوفاء به. كذلك القرار الذي تبنته المجموعة العربية، بتعبئة 1.1 تريليون دولار من كل مصادر التمويل، بين عامي 2025-2024. ويتم جمع معظمها على شكل قروض وليس منح، وتحت إشراف وسياسات البنك الدولي. وهذه الترتيبات تناقض مبدأ المسؤولية المشتركة التي تبت في اتفاقية باريس، وقد يضعف إمكانية المطالبة بإيجاد آلية للرقابة والشكاوى بشأن طريقة توزيع حصص التمويل.

وأن التحدي لايزال كبير أمامنا من أجل إدماج قضايا الأرض والسكن والتنمية ضمن صندوق الخسائر والأضرار. وألا يكون الصندوق محصور فقط ما بين الحكومات والقطاع الخاص، دون إشراك المجتمع المدني، خاصة وأنه أصبح يمكن أن يوفر المعلومات من المجتمعات المتضررة.

وفي **الجلسة الثالثة** من اليوم الأول، استعرض المحامي محمد الحلو**الحاجة لرصد وتوثيق الخسائر والأضرار في المناطق الحضرية** الناجم عن آثار التغيرات المناخية، خاصة وأن مصر من أكثر الدول المعرضة لتأكل سواحلها وغرق بعض مدنها الساحلية، نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، وأنخفاض التربة في كافة القرى والمدن الواقعة في شمال الدلتا. فلا تزال الحكومة المصرية تعتمد على مشاريع الطاقة الثقيلة التي تعتبر القطاع الرئيسي الأول، في زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، بنسبة تخطت 44% خلال الفترة من 2005 وحتى 2015 وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 24%. وأشار محمد إلى أن مساحة الدلتا والتي تشكل 1.2% من مساحة مصر، ويضم 21% من إجمالي عدد السكان في مصر، ويشمل 2.33 ألف فدان بنسبة 22% من مساحة مصر الزراعية، سيتعرض لخطر كبير بسبب التغيرات المناخية المتوقعة، وغرق أجزاء كبيرة من الدلتا،

وهجرة العديد من سكانها بحثا عن مكانا آمنا، وعن فرص للعمل في مناطق اخري، تقدر بنحو 6.1 مليون نسمة من الدلتا نتيجة فقدان 4500 كم2 من الأراضي الزراعية، وتضرر 10 محافظات و13 منطقة حضرية، و108 قرية.

وأشار كذلك إلى مشاريع التخطيط العمراني وبناء المدن الجديدة في تلك المناطق لم تأخذ الاعتبارات الخاصة بأثار التغيرات المناخية بشكل كافي، ولم تضع خطط بديلة حال وقوع أحد تلك التهديدات والمخاطر المناخية المتوقعة للمناطق الحضرية في الدلتا والساحل، وبالتالي تعرض سكان تلك المناطق تحت تهديد النزوح والتشريد. كذلك استعرض أهم التحديات التي تواجه و رؤية مصر ، ومنها: تحقيق الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغيير المناخ 2050

- ضعف البنية التحتية للكثير من المناطق الريفية والحضرية؛
- التناقض بين الممارسات الحكومية في تنفيذ الاستثمارات والمشاريع خاصة في قطاع الطاقة والصناعة، وبين إعمال التشريعات والقوانين المعنية بالبيئة ومواجهة آثار التغيرات المناخية؛
- وضعف تحقيق سبل الانتصاف للمجتمعات المتضررة من تلك الممارسات؛
- وضعف القدرات وقلة الكوادر المعنية بتطوير تلك التشريعات وموائمتها للتحديات المتسارعة للتغيرات المناخية؛
- وضعف التنسيق الوزارات والهيئات الحكومية، نظرا لطبيعة الحكم المركزي والشمولى؛
- ومحدودية التمويل الحكومي لملف البيئة؛
- وعدم وجود بند في الموازنة العامة لمواجهة التغيرات المناخية؛
- والانفراد بعملية صناعة القرار دون إشراك حقيقي وفعال لمؤسسات المجتمع المدني المستقلة، أو الكيانات المدنية الأخرى المهتمة بالعمل على قضايا المناخ والتنمية البيئية؛
- والافتقار إلى شفافية المعلومات وتوافرها وامكانية الوصول إليها.

استعرض محمد ملخص عن "دليل التقاضي البيئي" الذي أنشأته "مبادرة مناخ" 2023، وتدريب شبكة من المحامين في مختلف المحافظات على ذلك الدليل لتقديم الخدمة القانونية، للفئات المتضررة ورفع الوعي بحقوقهم، وكيفية اتخاذ سبل الانتصاف.

وأضاف محمد، مع ازدياد النزوح الجماعي للسودانيين الباحثين عن الملجأ إلى مصر نتيجةً للحرب ووفاتهم في الصحراء نتيجة الإرتفاع الشديد وغير المسبوق في درجات الحرارة، حي وصلت حالات الوفاة إلى 50 شخص في حزيران/يونيو الماضي، ووتسأئل إلى أي مدى يمكن اعتبار هذه حالات ضمن ملف الخسائر والأضرار.

وفي ذات السياق أشار د. مؤيد من اتحاد لجان العمل الزراعي (فلسطين) إلى وضع الضفة الغربية، وخاصة المنطقة (ج) التي تشكل 61% من مساحة الضفة الغربية، ومدى تأثرها بالتغيرات المناخية، فسياسات الاحتلال المتعلقة بفرض القيود على حرية التنقل، وجدار الفصل العنصري، ونهب الأراضي، والتوسع الاستيطاني، ومنع البناء أو ترميم المساكن لسكان الضفة الغربية، وتحويل الكثير من أراضي الضفة وخاصة المنطقة (ج) إلى مكب للنفايات وتصريف المخلفات من المصانع، من المستوطنات المحيطة، أصبحت جميعها عوامل تهدد أمن الشعب الفلسطيني المائي والغذائي في الضفة، وبالتالي إزدياد تأثرهم بالتغيرات

المناخية، وتهديدهم بموجات الجفاف والصقيع، وشح المياه وتضرر الثروة الحيوانية والنباتية، التي تمثل الموارد الأساسية للشعب الفلسطيني في تلك المناطق.

الشكل 6: المشاركون يستمعون إلى سلسلة حقوق الحيازة والأراضي. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

أضافت كذلك جنا نخال مسؤولة الاتصال بالمسيرة العالمية للنساء ـ لبنان، مداخلة عن الوضع في لبنان، حول ملف الخسائر والأضرار الناتج عن التمدد العمراني غير المنظم والتعدي على أراضي الغابات والقرى الجبلية، فضلا عن مصانع الإسمنت والتي لاتخضع لأي قانون ينظمها، وبناء السدود على السهول الزراعية والبحيرات الصغيرة ومنها قضية سد بسري، تحت مزاعم مواجهة شح المياه، والتي أضرت بالنظام البيئي، ودمرت سبل الحياة في العديد من القرى الجبلية. وأثارت جنا قضية التعدي على الأملاك البحرية، ومدى تأثيرها على النظام البيئي وبشكل لا يمكن استرجاعه، بسبب مشاريع الاستثمار العقاري. كذلك سلطت الضوء على الأثار التدميرية الناجمة عن استخدام قنابل الفسفور في الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، والتي أضرت بالتربة ودمرت الكثير من الأراضي التي لم تعد صالحة للزراعة في 150 قرية لبنانية مما أجبر الكثير من سكان تلك القرى على الهجرة والنزوح بسب تدمير سبل معيشتهم والتي تقوم بشكل أساسي على الزراعة.

في **الجلسة الرابعة**، استعرض المشارك محمد اليتاري، من مجلس الشباب العالمي ـ اليمن، حالة النزوح طويل الأمد، وحالات نهب الأراضي وشح موارد المياه، نتيجة الحرب ونتيجة أثار التغيرات المناخية. وأشار إلى أن هناك 4.5 مليون نازح في اليمن، سواء لأسباب سياسية نتيجة النزاع الدائر أو نتيجة أثار التغيرات المناخية. وأن أكثر من نصف السكان يعانون من شح المياه ونقص الغذاء، والافتقار إلى خدمات الصرف الصحي. وشدد اليتاري على تدهور الأرض والإنسان، بسبب زراعة القات، التي استحوذت على الكثير من الأراضي الزراعية، تستهلك الكثير من مصادر المياه، واستخدام كميات هائلة من الأسمدة الكيميائية ومنها المحظور استخدامها دولياً في زراعتها. كما أضاف إلى أن هناك تحدي كبير حول رفع التوعية والمعرفة بشأن الأضرار البيئية وأثار التغيرات المناخية في اليمن، نتيجة أن تلك القضايا لا يتم النظر إليها كأولوية بسبب انهيار الوضع السياسي والحرب الأهلية.

كما أشار اليتاري، إلى استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في كل من الحكومة الشرعية في الجنوب وميليشيات الحوثيين في العاصمة، في نهب الأراضي ونزع الممتلكات، وعدم وجود بيانات وإحصاءات حول تحديد ملكيات الأراضي، وبالتالي عدم إيلاء الاهتمام بوضع سياسات لاستخدام الأراضي وبناء المرافق والبنى التحتية في المناطق الخاضعة تحت سيطرة كل طرف، كذلك هناك ضعف في بناء قدرات العاملين ونقص في الموارد في الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بقضايا البيئة أو المعنية بملف التغيرات المناخية أو المعنية بإدارة الأراضي، في وضع خطط للاستجابة السريعة لمواجهة أثار التغير المناخي، فضلاً عن أن كافة المنح والتمويل الدولي المعني بقضايا البيئة ومواجهة التغيرات المناخية. لا توجد إدارة في كيفية صرف تلك المنح، أو المشاريع التي نفذت بتلك التمويلات بسبب تفشي الفساد.

كما أشار اليتاري إلى أحد أكثر الكوارث المناخية التي دمرت سبل الحياة وزادت من تفاقم أزمة النزوح في اليمن، وهو إعصار تيج الذي ضرب مناطق جنوب شرق اليمن منها سقطرى ومحافظة المهرة وحضر موت، وأدى إلى تدمير مئات المنازل، وتشريد آلاف الأسر، وكذلك السيول الجارفة، التي ضربت العديد من مخيمات النازحين من الحرب الأهلية، وتشريدهم مرة ثانية نتيجة تلك السيول والفيضانات خاصة في مديرية حرض وحيران.

الشكل 7: جلسة التخطيط للمجموعات الصغيرة. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

وشدد اليتاري، على ضرورة العمل على لجان كشف الحقيقة وحوارات مجتمعية، من أجل الوصول إلى العدالة الانتقالية، من أجل تحديد المساءلة وجبر **الضرر**، عن تلك المظالم والانتهاكات التي قوضت مؤسسات الدولة في تطوير البنية والتحتية والمرافق، وقدرة على إدارة وحوكمة موارده الطبيعية. وبتالي هذا جعل المجتمعات في اليمن هشة في التصدي لأثار التغيرات المناخية، إضافة إلى ما يعانوه من تفشي الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي.

وفي **الجلسة الخامسة** من اليوم الأول، استعرضت مائدة ساليمي، مركز التنمية والبيئة المستدامة (سينستا) - إيران، أثار التغيرات المناخية، والمخاطر البيئية، وتأثيرها على تهديد حياة المجتمعات المحلية، وإجبارهم على النزوح من أجل البحث عن سبل معيشية وتوفير احتياجاتهم الأساسية، خاصة مع مواجهة موجات الجفاف وشح موارد المياه. وتواجه المجتمعات المحلية والرعوية في العديد من المناطق نقص في مساحات الأراضي اللازمة للرعي، وارتفاع درجات الحرارة، ازدياد ظاهرة التصحر، مع نقص الوصول إلى المياه اللازمة للحياة وموارد الغذاء، وكذلك انتشار أمراض جديدة. لذلك يسعى مركز "سينستا"، في توفير أساليب لمواجهة تلك التحديات لتعزيز قدرة تلك المجتمعات المحلية على المجابهة والتعافي. وسنستا يقوم بذلك من خلال تعليم تلك المجتمعات، الزراعة الإيكولوجية، والتنوع البيئي الجيني، وتوفير البذور التي لها القدرة على تحمل التغيرات المناخية، وتحسينها وتسهيل الوصول إليها.

كذلك لدي سنستا خطط للتعامل مع مبدأ التكيّف والتخفيف في اتباع نماذج الزراعة سواء الأحادية أو المتعددة، بعد وضع تقييم ودراسة لحالة كل مجتمع من المجتمعات المحلية على حدة، لأجل المحافظة على الموارد الطبيعية ومنها المياه، والتعامل بشكل مستدام مع البيئة التي يتواجد بها كل مجتمع من تلك المجتمعات، حتى نقلل من مخاطر الهجرة والنزوح من أراضيهم وأقاليمهم بسبب تغير النظام الإيكولوجي والذي يضر بسبل معيشتهم سواء كانوات رعويين او مزارعين أو صيادين.

وفي أثناء النقاش حول وضع المجتمعات الأصلية والشعوب الأصلية في أسيا، أثير جدل حول تفسير "الشعوب الأصلية "في أسيا الوسطى. وإن هناك الكثير من المجتمعات تعتبر نفسها شعوب أصلية وليست مجتمعات محلية و/أو أقليات فقط، أي تتمتع بثقافة خاصة متصلة بالأرض الخاصة بهم لغتها الخاصة، وأنشطتهم المعيشية. وهذا التعريف متميز عن مصطلح الشعوب الأصلية مرتبط بالشعوب التي تواجدت قبل أن تتعرض للاستعمار و/أو الهجرة الجماعية عليها، كما هو الحال في أمريكا وأوكيانيا.

وهذا الإمتياز مهم للغاية، لأن الاعتراف بتلك المجتمعات كشعوب أصلية، يعطيهم الكثير من الحقوق في أن يكونوا شركاء في صناعة القرار مع الهيئات الحكومية التي تتأثر بسياسات الحكومة، فيما يخص الاستثمار والتنمية أراضيهم وأقاليمهم، وبالأخص مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

أما **الجلسة السادسة**، من اليوم الأول، فقد أستعرض فيها طالب إبراهيم من اتحاد المزارعين الصحراويين (الصحراء الغربية)، عن الحلول المحلية لمواجهة تأثر مجتمعات الصحراووين في مخيمات النزوح بتندوف بآثار التغيرات المناخية، والمعاناة من ندرة المياه، وتعرية التربة، ونقص خصوبة التربة، كذلك فضلا عن أن غالبية المجمتعات في المزوح تعتمد على المساعدات الانسانية، وبالتالي دائما ماتكون تلبية سبل معيشتهم غير مستقرة ومتاثرة بحجم ومدى المساعدات التي يتلقونها من المؤسسات الدولية. كذلك يتعرضون بتقييد على حريتهم للتنقل نتيجة الاحتلال المغربي، لمنع وصولالصحراويين إلى أراضيه للرعي والزراعة. وكل هذا إضافة إلى نهب الثروات الشعب الصحراوي وسبله العيش من قبل المملكة، مستوطنيها وشركات دولية أو الشركات التي تخص المخزن المغربي.

واستعرض إبراهيم عدد من التحديات التي تواجه مجتمعات الصحراويين، وتعرضهم للمزيد من الخسائر في تلبية سبل معيشتهم، ومنها الجدار العازل (الستار الترابي) والذي يبلغ 2700 كم، نهب الشركات العابرة للأوطان لثروات الشعب الصحراوي، من أراضيه، وفوسفات، وأسماك، ما أدى إلى تنامي موجات النزوح من الإقليم. ومع طول أمد حالة النزوح كان من الضروري ابتكار سبل للعيش و البحث إجراءات وطرق تكيفية، لانتاج الغذاء، خاصة وأن المساعدات الغذائية لا تكفى، وبالتالي كان من الضروري الاعتماد على الزراعة الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والزراعة المائية لانتاج الأعلاف الخضراء، والقبة الغذائية، واستخدام الأسمدة الحيوية السائلة.

وأشار طالب إلى سياسات "الغسيل الأخضر للاحتلال"، أو "مشاريع الطاقة الخضراء القذرة"، وهي مشاريع التحول نحو الأخضر التي تنفذها الحكومة المغربية في إقليم الصحراء الغربية، حيث يتم طرد المئات من المواطنين الصحراويين من أراضيهم لكي يتم تنفيذ تلك المشاريع، وأن غالبية تلك المشاريع معدة للتصدير إلى أوربا ودول شمال المتوسط، ولا تعود بالنفع على المواطنين المحليين في إقليم الصحراء الغربية، فضلا عن كونها تطيل أمد الاحتلال لإقليم الصحراء الغربية، لأن تلك المشاريع تدر الكثير من الأموال للنظام المغربي.

وفي سياق الخسائر والأضرار، أشار طالب، إلى أن حالة النزوح والتي تطول لأكثر من 50 عاماً، لايزال يعاني مجتمعات الصحراويين في مخيمات النزوح، من عدم الحصول على السكن الملائم، أو الحق في الوصول إلى المياه والغذاء بشكل كافي وملائم، كذلك خسارة ثقافة المجتمع في طرق معيشتهم خاصة مع حالة النزوح طويلة الأمد والضروف هذه أنتجت جيل جديد ليس لديه ثقافة قوية في تراث وانتاج الغذاء والزراعة والعمل، خاصة وأنه لايوجد قانون ينظم أوضاع اللاجئين بتندوف، ومعتاد فقط على ثقافة تلقى المعونات والمساعدات الإنسانية، والتي أصبحت تواجه صعوبات خاصة مع أزدياد آثار التغيرات المناخية.

أما في **الجلسة الثامنة** في نهاية اليوم الأول، استعرضت حسيبة ملخص عن تقييم الخسائر والأضرار الناتج من تغيير المناخ، ومحدودية التمويل المناخي في تونس، وشمل التقييم للخسائر والأضرار، مدى تأثر الموارد المائية والنظم البيئية والصحة الإنسانية. وحسيب فسرت مدى تأثر القطاع الزراعي من نقص المساحات المزروعة، ونقص وانخفاض الانتاج الزراعي، بسبب فقد خصوبة التربة، وزيادة درجة الحرارة، مما يهدد الاستدامة الاقتصادية للقطاع الزراعي، وبالتالي تهديد الأمن الغذائي. وكذلك، كشفت مدى تأثر الشباب والنساء كفئات مهمشة، نتيجة ازدياد الفقر لصغار منتجي الغذاء، لصعوبة الوصول إلى الموارد والخدمات، وحدوث اضطرابات اقتصادية بسبب فقد الوظائف في القطاع الزراعي والقطاع السياحي، نتيجة تأثرهم بالتغيرات المناخية، وبالتالي، لجوء أغلب الشباب إلى النزوح الداخلي أو إلى الهجرة للخارج بحًثا عن فرص عمل بديلة بسبب تدهور الزراعة.

وفيما يخص التمويل المناخي، أوضحت حسيبة أنه لايوجد تعريف قانوني رسمي، وأن المؤسسات التونسية تواجه صعوبات تتعلق بقدراتها المؤسسية المحدودة للاستجابة لتلك المتطلبات الفنية والإدارية للجهات الممولة لمشاريع التخفيف والتكيف للمناخ، مما قد يؤخر أو يعوق عملية الاعتماد. كما أن غالبية التمويلات توجه لمشاريع التخفيف، ولا توجه مباشرة إلى المستوى المحلي، وهناك صعوبة في أن توجه إلى الفئات الهشة خاصة النساء والشباب، خاصة وأن هناك معايير اجتماعية تضعف من وصول النساء إلى الأراضي، وضعف مشاركتهم وكذلك الشباب في صناعة القرار. لذلك هناك ضرورة على أن تراعي السياسات المناخية، واستراتيجيات التكيف النوع الاجتماعي، ودعم المبادرات المناخية المحلية التي يقودها الشباب والنساء.

وفي **الجلسة الثامنة والأخيرة** من اليوم الأول، تناول منسق شبكة حقوق الأرض والسكن جوزيف شكلا (مصر) استعراض منهجيات شبكة حقوق الأرض والسكن بشأن مراقبة ورصد برامج التمويل المناخي، وتقييم ملف الخسائر والأضرار الناجم عن التغيرات المناخية والحروب والنزاعات بغرض إعمال مبدأ العدالة المناخية في كافة برامج التمويل والاستجابة لمواجهة أثار التغيرات المناخية. في الاستعراض الأول حول منهجية رصد برامج تمويل المناخ، أوضح شكلا، الإطار المعياري لإعمال مبدأ العدالة المناخية، والذي ينبغي أن تستند إليه برامج التمويل المناخي. ذلك الإطار المعياري لتحقيق العدالة المناخية وفقاً مؤسسة ماري روبنسون، يستند إلى أحد عشر مبدأ رئيسي تتعلق بحماية حقوق الإنسان، ودعم الحق في التنمية، وضمان أن تكون القرارت بشأن التغير المناخي قائمة على التشاركية والشفافية، والمساءلة، تعزيز المساواة بين الجنسين، تقاسم الفوائد والأعباء بشكل منصف، تسخير القوة التحويلية للتعليم في إدارة المناخ، والشراكات الفعالة لتأمين العدالة المناخية. فالأساس في أهمية إعمال مبدأ العدالة المناخية، أنها بالفعل حق من حقوق الإنسان، فلا ينبغي لبرامج التمويل، أن تغفل النهج التشاركي، والتكافؤ

بين الجنسين، والرعاية والتضامن الاجتماعي، والتنمية المتوازنة بين الريف والحضر، وألا تساهم في المزيد من حالات الإخلاء القسري، أو التميز بين الجنسين أو بين فئات المجتمع.

وأوضح شكلا، أن الدول العربية من أكثر الدول المعرضة لمخاطر الكوارث البيئية، والأثار السلبية للتغيرات المناخية، وأن ما تضمنه الاستجابة لتلك الأثار تتضمن حتى الآن، التشخيص، والإجراءات الوقائية، والتكيف والتخفيف، وإقتصار الخسارة والأضرار في التركيز على (الوعد) بمبدأ التعويض فقط، دون تناول المبدأ الشامل لجبر الضرر. لذلك شدد شكلا، على أهمية أن تستند تلك الاستجابات إلى مبادئ حقوق الإنسان، ومن بينها المرتبطة بالتعهدات السياسية حول التنمية، وضمان المراقبة والمساءلة، وجبر الضرر وإنصاف الضحايا. استعرض كذلك، آلية وارسو، ووظائفها الرئيسية، والتي من أهمها، تعزيز الحوار والتنسيق والتماسك والتآزر بين أصحاب المصلحة المعنيين؛ وتعزيز العمل والدعم لمعالجة الخسائر والأضرار، وقرار إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، في مؤتمر الدول الأطراف في دروته 28، والدول التي تعهدت بالمساهمة في الصندوق، والتي وصل مجموعها 661 مليون دولار. وذكر أيضا دور المجتمع المدني في المنطقة العربية والتعاون المشترك لمراقبة ورصد السياسات والتمويل الخاص بسياسات التحول نحو الأخضر، في دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي الجزء الأخر من الجلسة، تناول جوزيف استعراض لمنهجية التقييم الكمي للخسائر والأضرار الناجم عن التغيرات المناخية، وأداة تقييم الأثر الناجم عن التغيرات المناخية، والتي تضم ثلاثة محاور أساسية، حقوق الضحايا، التحديد الكمي للتكاليف والخسائر والأضرار، والقيم الحقيقية على المحك، والانتهاكات النى تمارس من قبل مؤسسات الدولة، لأن الدولة هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن حدوث تلك الانتهاكات والتسبب في الخسائر والأضرار. وفي نظرة عامة تناول جوزيف شكلا، المسار الذي يتناول تلك المنهجية، والتي تبدأ بانتهاكات لحقوق الإنسان تتعلق بالموئل، وبالتالي تسبب في حدوث أثار، تتطلب الإنصاف والمساءلة والتي تتضمن (جبر الضرر، والعدالة التصالحية)، وبالتالي تقود إلى إصلاح جذري يمنع حدوث مثل تلك الانتهاكات في المستقبل.

وتتناول أداة تقييم الأثر للخسائر والأضرار، ثلاثة مراحل أساسية، قبل الانتهاك، وأثناء الانتهاك، وبعد الانتهاك، مما يوضح أن تلك الأداة تتميز بالمرونة وبتعددية الاستخدام، وقابليتها للتوسع في تغطية حالات مختلفة ومتنوعة ولها خصوصيتها، وأوضح التقرير الذي أصدرته شبكة حقوق الأرض والسكن، كيفية تطبيق أداة تقييم الخسائر والأضرار في كل من اليمن، أوغندا. وتضم القيم التي على المحك، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، والمدنية المادية وغير المادية، والأصول العامة للدولة خاصة الاقتصادية وغير الاقتصادية، كما أن الحالات التي يتم مراقبتها وتقييمها والاستناد إليها في تطبيق أداة تقيم الأثر، هي قاعدة بيانات الانتهاكات التي تتبع شبكة حقوق الأرض والسكن. وفي مزيد من التوضيح قدم جوزيف شكلا، كيفية تطبيق أداة تقيم الأثر لأصول والقيم في حالة التهديد بالنزوح أو التشريد، أو أثناءه، أو بعد النزوح أو التشريد، خاصة وأن التكاليف التي تتكبدها الضحايا تختلف في كل مرحلة عن الأخرى.

اليوم الثاني: استعادة السكن والأراضي والممتلكات، للاجئين والأشخاص النازحين

بدأت **الجلسة الأولى من اليوم الثاني**، في استعراض عام عن حالة النزوح الجماعي والطويل الأمد في الإقليم، خاصة مع حالة الصراعات والحروب التي تشهدها غالبية دول الإقليم، حيث أشار جوزيف شكلا في العرض المقدم، أن هناك أكثر من 35 مليون شخص نازح في إقليم الشرق الاوسط وشمال إفريقيا يحتاجون إلى استرداد الممتلكات وجبر الضرر. وقد أوضح أن هناك سمات مشتركة بين جميع حالات النزوح التي تنتهك حقوق الأرض والسكن والملكية للنازحين واللاجئين في الإقليم، ومنها تدمير ونهب ومصادرة ممتلكات النازحين، استهداف الفئات المهمشة والفقيرة، الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات المصادرة وبيعها والتصرف فيها بدون وثائق تسجيل أو عقود بيع، تدمير التراث الطبيعي والثقافي ومن بينها الأماكن المقدسة، تدمير البنية التحتية والمرافق العامة، التجريد الاقتصادي والمادي، وتشريد أصحاب الحيازات الريفية، وتشريد العمال الريفيين، التقييد القانوني والأداري لحرية التنقل أو الحركة.

الشكل 8: جوزيف شيشلا (HIC-HLRN) يعرض أبعاد التكاليف، والخسائر، والأضرار المرتبطة بتغير المناخ في المنطقة. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

ولمواجهة تلك التحديات، أشار شكلا إلى وجوانب قوة لدينا، تتضمن الاستناد إلى المعايير الراسخة، والملزمة، والتي تتضمن، حق العودة واسترداد حقوق الأرض والسكن والممتلكات (جبر الضرر)، العمل على الإصلاح المؤسسي، لإنشاء مؤسسات جديدة معنية بمعالجة قضايا السكن والأرض والملكية، والاعتماد على آليات ومنهجية العدالة الانتقالية التصالحية، وطلب التعاون الدولي لتعزيز ودعم تلك الفرص والحلول. كما قدم شكلا، استعراضاً عاما لمصادر القانون الحاكمة لاستعادة الأرض والسكن والممتلكات للاجئين النازحين، ومن اهمها اتفاقية اللاجئين، والقواعد الآمرة في القانون الدولي، والقانون الجنائي الدولي. كما تم استعراض مبادئ بنييرو لاستعادة السكن والأراضي والممتلكات للاجئين والنازحين (2005)، والتي تضم أربع مبادئ رئيسية إضافة إلى المبادئ العامة الحاكمة، والتي لايجوز مخالفتها، وهي الحق في تقرير المصير، سيادة لقانون، التعاون الدولي، عدم التمييز، الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان المتعلقة بالسكن والأرض والممتلكات، إضافة إلى مجموعة المبادئ التي تمثل آليات التنفيذ القانونية والسياساتية والإجرائية والمؤسسية، و مسؤولية المجتمع الدولي.

وقدم شكلا فرص متاحة لتطبيق سوابق في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في محاولة لتطبيق آليات لمعالجة قضية استرداد ممتلكات اللاجئين والنازحين، أهمها لجنة سجل الأمم المتحدة لأضرار بناء الجدار العازل/جدار الفصل العنصري، لجنة العدالة الانتقالية في ليبيا (2013)، لجنة تقصي الحقائق عن الفساد والاختلاس في تونس (2011)، لجنة الفصل في منازعات الملكية العقارية في العراق (2006)، لبنان: وزارة المهجرين والصندوق المركزي للمهجرين (1993)، إضافة إلى سوابق دولية لتطبيق مبادئ بينيرو، مثل ميثاق البحيرات الكبرى، وبروتوكولها المتعلق بحقوق الملكية للأشخاص العائدين (2006)، وقانون كولومبيا رقم 1448، بشأن تعويض الضحايا وإعادة الأراضي إلى أصحابها (2011).

وفي إطار جهود شبكة حقوق الأرض والسكن ـ التحالف الدولي للموئل، في الحساب الكمي للخسارة والأضرار، استعرض جوزيف شكلا، أداة تقييم الأثر أو مصفوفة تسجيل الخسائر، وتجارب تطبيقها في عدة دول مثل الهند، والكاميرون، وأوغاندا، وكينيا، واليمن. وفي نهاية الجلسة الأولى، شدد شكلا على أن أزمة النزوح واللاجئين مسؤولية عالمية، غالبا ما يتم الوفاء بها محلياً، ويحتاج إلى إشراك ودعم وتعزيز الحلول المحلية والدوائر المحلية للحكومة. وأوضح النقاش أن أهم العقبات أمام أية مبادرة إقليمية لتناول تقييم الخسائر والأضرار هي الحصول على المعلومات الصحيحة عن الأعداد الفعلية لحالات النزوح واللجوء، مما يتطلب تعزيز قدرات المجتمع المدني ذو الصلة لتحليل الأرقام وجمع البيانات اللازمة حول منهجية التقييم وكيفية التأكد من المصادر الموثوقة في جمع تلك البيانات.

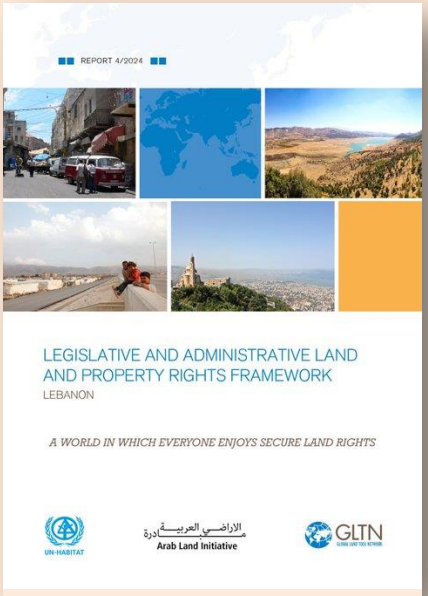

الشكل 9: مثال على منتجات مبادرة الأراضي العربية التابعة للشبكة العالمية لأدوات الأراضي (GLTN).
المصدر: GLTN.

وفي **الجلسة الثانية**، قدمت السيدة/ أومبريتا تُمبرا (Ombretta Tempra)، منسقة للشبكة العالمية لأداء الأرض (GLTN) يتم استضافته داخل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، وخبيرة في الأراضي والتطوير العمراني، استعراضاً عن مبادرة الأراضي العربية، وتوثيق حقوق استعادة السكن والأرض والملكية في حالات الصراع والحروب للأشخاص النازحين. أكدت أومبريتا، على أهمية رؤية مبادرة الأراضي العربية، والتي تتضمن بإمكانية حقوق في الأرض على قدم المساواة وبأسعار معقولة من أجل السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال سياسات الأراضي الجيدة وإدارة الأراضي الشفافة والكفاءة وبأسعار معقولة.

وأوضحت أومبريتا أن المبادرة الأراضي العربية، تساهم في التأثير على خمسة مسارات رئيسية وهي، العمل المناخي، التخفيف من حدة الفقر والأمن الغذائي، حقوق وتمكين المرأة في الأرض، إصلاح إدارة الأراضي، الأرض من أجل السلام. وبالتالي فمبادرة الأراضي العربية تساهم في تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وهي الهدف (1) إنهاء الفقر، الهدف (2) القضاء على الجوع، الهدف (5) المساواة بين الجنسين، الهدف (11) بناء مدن ومجتمعات مستدامة، الهدف (13) العمل المناخي، الهدف (15) الحياة على الأرض، الهدف (16) السلام والعدالة وبناء المؤسسات القوية.

واستعرضت السيدة أومبريتا، بعض الدراسات التي تناولت قضايا تدهور الأراضي والصراعات، وحكومة الأراضي والموارد الطبيعية، في سياق التغيرات المناخية في المنطقة العربية، وشملت تلك التقارير دراسات حالة من السودان، الأردن، سوريا، واليمن وليبيا، الجزائر، غيرها. وأشارت إلى أهمية التركيز على تأثير التغيرات المناخية وتوسع حالات الصراع والحروب، في خلق منافسة وصراعات على الموارد الطبيعية الشحيحة، وازدياد عدم الإنصاف في الوصول إلى الأراضي، وبالتالي إضعاف

الحيازة الآمنة للأراضي، وازدياد موجات التشريد والنزوح، وانعدام الأمن الغذائي، وفقد التنوع الحيوي، وتقلص مساحة الأراضي المجتمعية، والتوسع في خصخصة الأراضي، وتحويلها إلى سلعة للمضاربة.

وسلطت الضوء كذلك على التوسع الكبير في الزراعة التجارية والاستيلاء المتزايد على الأراضي والموارد، لتنفيذ مخططات التخفيف من آثار تغير المناخ ـ وهي ظاهرة تعرف باسم الاستحواذ الأخضر ـ إلى نزوح أصحاب الأراضي ومستخدميها صغير النتاق المستضعفين، وتزداد حدة حينما تكون حقوق الأراضي غير محمية أو غير معترف بها، وحين تكون الأراضي والموارد الطبيعية خاضعة لإدارة مستضعفة ومعرضة للتأثر بتغير المناخ والمخاطر ذات الصلة به.

الشكل 10: جلسة حول تحديد التكاليف والخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

كما أستعرضت بعض الدراسات الخاصة والتي أجرتها مبادرة الأراضي العربية، حول حماية حقوق الأراضي والسكن والممتلكات للنازحين واللاجئين، في كل من العراق، ولبنان، والتي تضمنت آليات لجمع حالات المطالبة وتقديم الوثائق الداعمة لتلك المطالبات، إنشاء قاعدة بيانات.

وفي ذات السياق حول تقييم السكن والأراضي والممتلكات، للنازحين واللاجئين، تناولت **الجلسة الثالثة**، العقبات والتحديات التي تواجه توثيق وتجميع سجل للسكن والأراضي والممتلكات للنازحين في سوريا، والذي قدمه السيد أنور مجاني، من مؤسسة اليوم التالي. واستعرض مجاني، وضع السكن العشوائي أو غير المنظم في سوريا، والذي ساهمت فيه بشكل متعمد النظام السوري نفسه، لاحداث تغيرات ديمغرافية في التجمعات السكنية، ومن جهة أخرى توريط المجتمع في مخالفات قانونية حتى يتمكن من إزالة تلك المناطق باعتبار أنها مخالفة للقانون وعشوائية، ومنها القانون رقم 10 لسنة 2018 والقانون رقم 23 لسنة 2015، لاحداث مناطق منظمة ومخططة داخل المناطق غير الرسمية. وكذلك قرارات اللجان الأمنية لجرد ومصادرة مساحات الأراضي الزراعية، مُدمج مع ذات الصلة القوانين والاجراءت تهدف لأغراض سياسية وأمنية لمصادرة ممتلكات النازحين.

من جهة أخرى هناك قضية السجل المدني والتي تمثل تحدي كبير، نظرا لصعوبة تسجيل حالات المواليد والوفيات وحالات الطلاق والزواج التي تتم للنازحين السوريين على مدى السنوات الماضية وغير المدرجة بالسجل المدني. كذلك المباني المهدمة والمدمرة من الحرب والتي اغلبها غير رسمي، لن يمكن لأصحابها استعادتها أو استردادها لانها غير مسجلة أو موثقة في السجلات الرسمية للحكومة.

كما أوضح مجاني أن من أكبر التحديات الاجتماعية، التقسيم السياسي للأزمة السورية، مثل أزمة المجتمع الكردي، أزمة المجتمع الموالي للنظام، أزمة النازحين المعارضين للنظام، والتي تعيق عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب واستعادة الناس لمناطقها ومنازلها وأراضيها وممتلكاتها، وإعادة التخطيط العمراني التي تبناها النظام والقائمة على تقسيم الانتماء

السياسي، كذلك هناك هجرة من سوريا إلى الخارج هرباً من تبعات الحرب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الوعي العام بحل العودة والاسترداد للممتلكات والمنازل أصبح من الأمور المعقدة، خاصة وأن العديد من العائلات السورية تبيع منازلها بقيمة اقل من قيمته من أجل الفرار من الأوضاع المتدهورة نتيجة الحرب في سوريا.

كذلك أشار مجاني، إلى تحدي أخر حول مدى استعادة الأراض والسكن والممتلكات للنازحين، وهو التصرف بالبيع ونقل الملكيات لتلك الأصول لأطراف آخرين، ومدى سعي النظام لشرعنة تلك التصرفات غير القانونية من خلال مزادات علنية، وكذلك ما يطلق عليها ظاهرة "التعفيش" التي تبيح لميلشيات الموالية للنظام نهب الممتلكات والمنازل التي تعود للنازحين الذين فروا من الحرب. وهناك إشكالية أخرى تتعلق بعدم المساواة فيما يخص امكانية استرداد الممتلكات للأسرة التي فقدت عائلها من الرجال لا يحق للزوجة أن تكون لها الصفة في المطالبة باسترداد ممتلكات زوجها المتوفي، وتم تكرارها على جميع أنحاء إضافة إلى الآلاف من الأشخاص المفقودين بسبب الحرب، أو الاعتقال لم يحدد مصير ممتلكاتهم ومنازلهم بالنسبة للورثة وأبنائهم. كذلك العقبة الإدارية المتمثلة في الحصول على الموافقة من الجهات الأمنية في استيفاء إجراءات التملك.

وعلاوة على ذلك، فإنهم يواجهون صعوبة حصول المعارضين على حقهم في التملك بسبب إجراءات الموافقة الأمنية. لذلك معالجة قضايا استعادة الأراضي والمساكن والممتلكات، تحتاج مسار سياسي كامل لانشاء لجنة انتقالية تتناول وضع خطة استراتيجية متكاملة ومن ضمنها إصلاح المؤسسات التشريعية والتنفيذية من أجل إعمال استرداد الممتلكات والأراضي والمساكن للنازحين واللاجئين.

وفي ذات السياق عن وضع النازحين في سوريا، قدمت هيليز عبد العزيز من منظمة Insight، استعراضاً عن أثر النزاع السوري على حق اللاجئين والنازحين في السكن والأرض. وأوضحت كذلك التحديات الرئيسية في استرداد الممتلكات والمنازل، والتي ذكر العديد منها المشارك أنور مجاني، وأهمها فقدان الوثائق الخاصة بإثبات الحيازة، أو التعرض لعمليات انتقامية أو التنازل عن ممتلكاتهم للسماح بالعودة، أو لتقاسم المسكن مع الميليشيات الأمنية، ولكن أضافت هيليز أن التغيرات المناخية كان لها أثر كبير في زيادة معاناة النازحين خاصة مع ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة ساهم في هجرة العديد من العائلات وموجات من النزوح لمناطق أخرى بحثاً عن مورد للمياه، إضافة إلى أن عمليات القصف الجوي خاصة من قبل الحكومة التركية في مناطق الحسكة و الشمال السوري زاد من عمليات النزوح خلال العاميين الماضيين ووصلت إلى 160 ألف نازح بسبب تدمير العديد من المنازل والأراضي.

أضافت كذلك هيليز، أن زلزال 2023، زاد من معاناة ، خاصة وأن السلطات الموالية للنظام السوري، استغلت الكارثة في مصادرة العديد من المنازل التي كانت تسكنها النساء، ودمرت منازل لم تكن متضررة من الزلزال، أو إجبار السكان الذين تدمرت منازلهم على بيعها بأسعار أقل من قيمتها وتعويضهم بمبالغ قليلة، وهناك عائلات لم يتم تعويضهم عن منازلهم التي دمرت، فضلا عن انعدام الأمن الغذائي. فالعوامل المناخية من هطول الأمطار الشديد، والرياح القوية والثلوج الكثيفة، ودرجات الحرارة المتجمّدة، إلى تدمير الآلاف من خيم النازحين داخليًا، ما جعل ظروفهم المعيشية أشدّ خطورة فالنازحون داخليًا يعانون

وضعًا مأساوياً لغياب آلية دولية مُلزمة قانونًا للاستجابة لوضعهم الإنساني، وبالتالي هناك الكثير من احتياجاتهم يتم تجاهلها ولا يوجد معالجة لأوضاعهم من الأزمات التي أفقدته القدرة على البحث على سبل معيشية، ودمرت موارده وأدواته.

في **الجلسة الرابعة**، قدمت تسنيم فؤاد من مركز أبحاث الأراضي ـ فلسطين، أوضاع المساكن والأراضي والممتلكات في الضفة الغربية تحت سياسات الاحتلال الإسرائيلي. بالطبع إضافة إلى مانشهده من إبادة جماعية يومية وعلى الهواء في قطاع غزة، تشير تسنيم إلى أن ممارسات الإحتلال الصهيوني الإسرائيلي في مصادرة وتدمير المساكن والممتلكات واستهداف البنى التحتية هي ممارسات ممنهجة وتمارس بشكل دائم ضد الشعب الفلسطيني ككل بشكل صامت في قطاع غزة أو في الضفة الغربية أو في القدس. فتلك الممارسات الممنهجة دمرت وأبادت على مدار سنوات الاحتلال كاملة إلى 177 ألف مسكن سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو في الداخل الفلسطيني المحتل، وتهجير ما يقرب من 1.5 مليون نسمة خلال حرب 1948.

الشكل 11: تسنيم فؤاد (فلسطين) تصف عملية التهجير التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على مدى 76 عاماً من الاحتلال. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

أما خلال الإبادة الجماعية التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني في غزة، فقد أبادت سلطة الاحتلال الصهيوني 250 ألف مسكن، وتدمير 30 ألف مسكن تدمير جزئياً، وتهجير 1.250 مليون نسمة فضلا عن استهداف مخيماتهم بشكل ممنهج، من أجل إبادتهم والاستيلاء على أراضيهم ومساكنهم وتراثهم. وفي الضفة الغربية هدمت سلطات الاحتلال 1380 منشأة مدنية شملت مساكن وبنى تحتية، وتشريد 3100 فلسطيني، فيما تم هدم 40 قرية بدوية منذ بداية حرب الإبادة في أكتوبر 2023، وتهجير 1500 أسرة بدوية، من قبل مجموعات المستوطنين الصهيونية. كذلك هناك سياسات تفرضها قوات الاحتلال الصهيوني، لإكراه الشعب الفلسطيني وكأنه بمحض إرادتهم، على ترك أراضيهم ومساكنهم مثل ما يحدث في منطقة الأغوار الشمالية التي تمثل 30% من أراضي الضفة الغربية وتضم 35 مستعمرة إسرائيلية، حيث تم في الآونة الأخيرة، تهجير 120 عائلة رعوية، نتيجة إنهاء سبل الحياة وعدم السماح للشعب الفلسطيني في الحصول على مقومات الحياة والمرافق الأساسية في منطقة الأغوار من وضع قيود على البناء والتنقل والحصول على موارد المياه.

وأضاف جوزيف شكلا أن ممارسات أستهداف المساكن والملاجئ والسعين على اللجوء، هي عقيدة ثابتة ومترسخة في العسكر وفي قيام دولة إسرائيل والكيان الصهيوني، وليست مجرد ممارسات متطرفة لحكومة من حكومات الاحتلال.[3] وشدد على أهمية

[3] أنظر *Coveting Land, Targeting homes, Shelters and Shelter Seekers: Israel's raison d'état, military doctrine and consistent practice* (القاهرة: شبكة حقوق للأرض والسكن، 2024)، https://www.hlrn.org/img/publications/landday2024.pdf.

العمل بشكل مستمر على التعاون بين المجتمع المدني و المؤسسات الدولية لترسيخ هذا المفهوم في كافة التقارير الدولية، ولا سيما تطوير محتوى جريمة قتل المسكن (democide) لأغراض التدوينها والتقنينها.

أما **الجلسة الخامسة** من اليوم الثاني، قدم المشاركين من العراق، استعراضاً موجز عن وضع النزوح والتحديات التي تواجه استعادة المساكن والأراضي والممتلكات بسبب التغيرات المناخية وشح المياه في العراق، حيث أشار د. خالد أن ندرة المياه تأثرت 145 منطقة، ومعظم سكانها مزارعين وصيادين في النزوح للبحث عن سبل حياة مستقرة، خاصة وأن 55% من مساحة الأراضي الزراعية أصبحت مهددة بالتصحر. وأشار د. خالد إلى أن محافظة ذي قار شهدت أعلى موجة نزوح 34%، تليها محافظة ميسان 20%، وبلغت عدد الأسرة النازحة في أنحاء العراق نتيجة جفاف موارد المياه، 62000 أسرة، منها 10 مواقع هجرت تماماً معظمها في محافظة ذي قار، وهذا يوضح إلى مدى تساهم العوامل المناخية الشديدة في إعاقة عودة الأسر النازحة إلى مساكنهم وأراضيهم، بسبب فقد سبل الحياة في مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها إبان الحرب بين الميليشيات الطائفية.

وأشارت السيدة سعدية الصالحي إلى أن الصراع بين الميليشيات الطائفية المسلحة والحرب الأهلية، مع الاستيلاء على الأراضي الزراعية والمساكن على نطاق واسع، من بين التحديات الرئيسية التي تواجه استعادة الأراضي الزراعية في شمال ووسط العراق. كما أشارت إلى تحويل الأنهار وبناء السدود في تركيا وإيران المجاورتين باعتبارهما يضران في الوقت نفسه بحقوق المجتمع العراقي (أي الوصول العادل والمستدام إلى موارد المياه الكافية واستخدامها والسيطرة عليها). هذا بالإضافة إلى تدهور الأراضي الزراعية وتلوثها بمخلفات الحرب والأسلحة.

وأوصت سعدية، إلى ضرورة رفع قدرات المجتمع المدني في التعامل مع قضايا الأنهار العابرة للحدود، وتحديد مسؤولية الدولية لدول الجوار في حماية حقوق الشعب العراقي في الماء والأرض ووسائله العيش (ICESCR). وكذلك تمكين المجتمع المدني من مساعدة المجتمعات المتضررة والمهددة بالنزوح في مشاريع التكيف وتثبيت الأسر والمجتمعات المحلية في التمتئ بحقوقها المتعلقة بالموئل.

في **الجلسة السادسة**، قدم المشارك محمد اليتاري من اليمن التحديات التي تواجه استعادة مساكنهم وأراضيهم في اليمن. وأهم هذه التحديات هي القبائل المؤثرة والميليشيات المسلحة التي تنهب وتستولي على المنازل والأراضي في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتضيف عمليات إعادة البيع غير المشروعة طبقة أخرى من التعقيد إلى استعادة مساكنهم وأراضيهم. وتشكل الحواجز التي تحول دون الحصول على بدائل لأوراق الهوية المفقودة ووثائق التحقق من الحيازة عقبات إضافية أمام استعادة مساكنهم وأراضيهم. ومع انهيار الأنظمة السياسية والأمنية في ظل الحرب الأهلية المطولة، فقدت النساء أي أمل في المطالبة بحقوقهن في مساكنهن وأراضيهم. وانهارت الأنظمة القانونية والقضائية، وبالتالي أدت الممارسات غير القانونية إلى تفاقم انتهاكات حقوق مساكنهم وأراضيهم.

ولم تضع اللجنة التي تشكلت بموجب مرسوم رئاسي في أعقاب الحوار الوطني لمعالجة قضايا الأراضي والممتلكات آليات التنفيذ أو تحدد كيفية تعويض المتضررين. ولا يتمتع موظفو اللجنة بقدرة كبيرة على تحديد الحالات ورفع الدعاوى القضائية لتعويض الضحايا، أو حتى تشكيل آليات لتقديم ناهبي تلك الأراضي إلى العدالة. وقد أدى فقدان السجلات العامة إلى تسهيل الاستيلاء على الأراضي وبيعها بطرق غير قانونية إلى حد كبير. ويستفيد منها الأقوياء، إلى جانب ضعف النظام القضائي منذ فقدانه الاستقلال في ظل نظام علي صالح. ويسود الإفلات من العقاب على مثل هذه الانتهاكات.

واقترح أحمد منصور (شبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للموئل) أن اليمن بحاجة إلى **نهج العدالة التصالحية** الذي يدمج مجموعات الضحايا في عملية بناء السلام والإصلاح المؤسسي، ويعالج الأسباب الجذرية للصراع التي تسببت في تدهور وتعقيد ملف إدارة الأراضي، وفقًا للدراسة التي أجرتها شبكة حقوق الأرض والسكن حول جبر الضرر لضحايا انتهاكات

الشكل 12: سعاد محمود (تونس) تشرح مبادئ السيادة على الغذاء. المصدر: شبكة حقوق الأرض والسكن.

الأراضي بوصف انتهاكات جشيمة، *التعويل على كفاءة العدالة: العواقب التي تواجه ضحايا انتهاكات حقوق الأرض ومشروع دعم العدالة الانتقالية وجبر الضرر في اليمن*، والتي تأتي نتيجة لخمس سنوات من جمع الحقائق والتشاور مع الضحايا والتخطيط الاستراتيجي للمجتمع المدني من أجل تحقيق الإنصاف والتعويض للمتضررين. كما أنها توضح المساهمة المطلوبة من المجتمع المدني في بناء العدالة الانتقالية بما يتماشى مع عمليات وآليات الحوار الوطني اليمني، الذي توقف للأسف عن العمل أثناء الصراع.

وفي ذات السياق تتناول **الجلسة الثامنة**، الوضع حول تحديات استعادة الأراضي والمساكن والممتلكات للنازحين في السودان، نتيجة حالة الصراع والنزعات الداخلية. وقدم صلاح أبو كشوة من منظمة استدامة لحوكمة الأرض والبيئة، من السودان، استعراضاً عن أوضاع وخريطة النزوح، فمنذ الحرب بين الشمال والجنوب، ثم الصراع في إقليم دارفور، وأخيرا الصراع بين ميليشيات لادعم السريع والجيش الوطني، وصل عدد النازحين الذين لم يعدوا إلى قراهم الأصلية، إلى مايقرب من 10 مليون تركوا منازلهم وقراهم الأصلية، من بينهم 9 مليون نازح داخلي، متخطية بذلك عدد النازحين السوريين البالغ عددهم 7 مليون نازح، فهو أعلى نسبة نزوح صامت في العالم، ولا يتم التصدي له بشكل مناسب، ويصعب على المنظمات الدولية أن تصل لغالبية تلك الأسر النازحة،

الذي يسكنون خارج مخيمات النزوح، لأن غالبية الأسر السودانية النازحة تسكن في منازل مواطنين سودانين أخرين، وليسوا مسجلين في هيئات المنظمات الإغاثية الدولية ولا يوجد إحصاءات عن تلك الأسر النازحة. وكذلك هناك أكثر من مليون نازح قادمين من أثيوبيا، نتيجة عوام المناخ من الجفاف و التصحر وحرب التيغراي مع الحكومة الإثيوبية.

وأضاف صلاح، أن الحرب الأخيرة في السودان والتي اندلعت منذ إبريل 2023، والتي أدت إلى نزوح 70% من سكان الخرطوم، أصبحت تتخذ شكل من أشكال الاستيطان، حيث يتم طرد الأسر من منازلهم من قبل ميليشيات الدعم السريع، وتسكينها لأشخاص أخرين من الميليشيات، مع تسليمهم وثائق حيازة لتلك المنازل التي يتم الاستيلاء عليها. مما سيتبعها لاحقاً عواقب في فرص إستعادة تلك المنازل والممتلكات لأصحابها الذين نزحوا قسرياً نتيجة الحرب. كما أوضح صلاح، أن هناك خلط في تحديد من هم اللاجئين والنازحين في بعض التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، التي تتناول أزمة النزوح في السودان، خاصة وأن المدنيين الذين هربوا من الحرب في جنوب السودان في وقت سابق، ولاجئوا إلى شمال السودان، عادوا مرة أخرى إلى دولتهم جنوب السودان، بعد اندلاع الحرب في السودان في 2023، واعتبرتهم بعض التقارير الدولية على أنهم "نازحين" من سكان شمال السودان، وليسوا لاجئين عادوا إلى موطنهم الأصلي في جنوب السودان. وبالتالي هناك ضرورة لأهمية لإيجاد آلية فنية لجمع وتدقيق البيانات والوثائق التي تساعد النازحين على اثبات ممتلكاتهم واستعادتها.

أشار كذلك، إلى أن حرق السجلات وتدمير الإدارات المعنية بتسجيل الأراضي والممتلكات، سيشكل تحدي كبير في معرفة أصحاب الممتلكات والأراضي الأصليين المستحقين لاستردادها، خاصة في ظل خطة الاستيطان التي تمارسها ميليشيات الدعم السريع خاصة في مناطق من العاصمة الخرطوم، وإقليم دارفور، خاصة ولاية غرب دارفو، بعدما قامت قوات الدعم السريع بعمليات تطهير عرقي فيها في العام الماضي وقتل 5200، شاب ورجل مدينة الجنينة من قبيلة المساليت، وطرد النساء، وكذلك مناطق أخرى في دارفور تم طرد سكان القرى الأصليين، وإحلالهم بأسر الميليشيات والاستيلاء على منازل السكان وأراضيهم، وتكرر الأمر في كردفان وولاية الجزيرة. وهذا التغير الديمغرافي الممنهج من قبل ميليشيات الدعم السريع، لم يتم توثيقه أو تسليط الضوء عليه من قبل تقارير المنظمات الدولية، والتحذير من عواقب تلك الممارسات الممنهجة، في القضاء على حق النازحين من منازلهم وأراضيهم في استعادتها مرة أخرى.

وأشار صلاح إلى أن هناك دور كبير على المجتمع المدني ويحتاج إلى دعم وبناء القدرات، فيما يتعلق بجمع المعلومات وتوثيق حالات نهب الأراضي والمنازل، خاصة وأن تلك الانتهاكات من الصعب على المنظمات الدولية حصرها أو جمعها لصعوبة الوصول لضحايا تلك الانتهاكات، في ظل صعوبة التنقل والحركة التي تفرضها ميليشات الدعم السريع في المناطق الخاضعة تحت سيطرتها، كذلك الصعوبة في تقدير أنواع الحيازات والأعراف التي تحدد وتشكل علاقة القبائل مع الأرض.

وفي **الجلسة الثامنة والأخيرة** لمنتدى الأرض، قدم شكلا، استعراضاً عن أدوات شبكة حقوق الأرض والسكن ـ التحالف الدولي للموئل، التي طورتها على مدار سنوات من خلال المشاريع ودراسات الحالة التي أجرتها في العديد من البلدان، ومن أهمها قاعدة بيانات الانتهاكات التي تتناول تصنيف انتهاكات حقوق الأرض والسكن من خلال أربع انتهاكات رئيسية، وأهمية قاعدة البيانات في توثيق وتسجيل كافة حالات الانتهاكات وعدد الضحايا المتضررين، وتحديد مسؤولية أصحاب الواجب. كذلك

أستعرض شكلا منهجية التحديد الكمي للخسائر، وأداة تحديد الخسائر والأضرار للقيم الحقيقية وحساب التكاليف التي يتكبدها الضحايا نتيجة الانتهاكات، ودور المجتمع المدني في تحديد تلك الخسائر، وتطبيق مبدأ جبر الضرر للضحايا النازحين سواء نتيجة أثار التغيرات المناخية، أو نتيجة الصراعات والحروب والإحتلال. وضرورة العمل على أن يكون منهجية الخسائر والأضرار التي سيدعمها الصندوق لا تقتصر فقط على العلاقة بين الدول، ولكن ينبغي أن يشمل أن تكون المجتمعات المحلية المتضررة المستفيد الأساسي من الصندوق.

وفي ختام النقاش حول آفاق التعاون والاستراتيجية المشتركة، قدم المشاركون في المنتدى **مجموعة التوصيات الرئيسية والتي يجب العمل عليها خلال الفترة القادمة، وهي:**

- **وضع دليل قانوني للتقاضي لدعم المجتمعات المتضررة التي تواجه النزوح بسبب تغير المناخ والصراع؛**
- **إنشاء مجموعة عمل قانونية لمتابعة توصيات منتدى الأراضي؛**
- **رصد وتقييم التأثيرات في الحالات التوضيحية حسب الحاجة للتقارير التي تعكس واقع المجتمعات المتضررة؛**
- **تشغيل لجان كشف الحقيقة والحوارات المجتمعية لتحقيق العدالة الانتقالية الحقيقية، بما في ذلك المساءلة والتعويضات؛**
- **رفع قدرات المجتمع المدني في قضايا الأنهار العابرة للحدود لتحديد المسؤولية الدولية (الالتزامات خارج الإقليم) للدول المجاورة لحماية واستعادة حقوق الشعب العراقي في موارده المائية وأراضيه الصالحة للزراعة؛**
- **اتباع نهج العدالة التصالحية الذي يدمج مجموعات الضحايا في عمليات بناء السلام والإصلاح المؤسسي (في إطار العدالة الانتقالية)؛**
- **التركيز في تقاريرنا وأدوات الرصد على النزوح بسبب تغير المناخ والصراع، حيث أن التأثيرات متشابهة وتحتاج إلى نهج يركز على الضحايا ويستند إلى الحقوق للمعالجة في كلا السياقين؛**
- **الاهتمام بقضايا ندرة المياه والموارد المائية بين بلدان المنطقة، وخاصة فهم المصادر والمعايير المعمول بها؛**
- **التنسيق بين منظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والإقليمي لمتابعة التمويل وبناء القدرات والتدريب لتشخيص الوضع وإصدار التقارير أو دراسات الحالة المتعلقة بالانتهاكات الناجمة عن آثار تغير المناخ، بما في ذلك تلك التي تقع خارج حدود البلدان، وخاصة النزوح الجماعي الناتج عن الكوارث البيئية أو ظواهر تغير المناخ المتطرفة والبطيئة الظهور؛**
- **تشكيل مجموعة عمل قانونية تساهم في بناء وتعزيز الأطر القانونية مع نهج حقوق الإنسان لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ؛ والصراع والاحتلال والحرب؛ والنزوح المطول في العديد من بلدان المنطقة؛**
- **مواصلة تطوير البعد الجنساني والمساواة بين الجنسين في الخسائر والأضرار مع الأطراف المشاركة في صندوق الخسائر والأضرار؛**
- **تطوير وتبادل منهجيات المجتمع المدني التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات المنطقة للمساهمة في قدرة المجتمعات المحلية والنازحين على الصمود والتعافي من (أن يكونوا "مرنين" وسط) آثار تغير المناخ على أمن الإسكان وحيازة الأراضي؛**

- **رفع الوعي وتمكين الفئات المتضررة أو الضعيفة، من أجل الضغط على صناع القرار لإنشاء آليات واضحة للمساءلة والتعويض للضحايا النازحين والمجتمعات المتضررة؛**
- **تعزيز قدرات المجتمع المدني وإمكاناته للوصول إلى المعلومات الدقيقة، ودعم قدرات المجتمع المحلي على إيجاد المعلومات والبيانات المتعلقة بقضايا استرداد السكن والأراضي والممتلكات، وربطها بتجارب في مناطق أخرى؛**
- **مشاركة المنظمات الدولية وصناع القرار الحكوميين في المخاوف والمنهجيات التي يعمل عليها المجتمع المدني لمعالجة النزوح وتقييم تكاليف الأشخاص/المجتمعات المتضررة والخسائر والأضرار، ورفع معالجة النزوح طويل الأمد كأولوية في الخطاب الدولي والمنتديات المعنية بالمناخ والتنمية المستدامة.**

البرنامج

الدورة الثامنة لمنتدى الأرض

"سبل الإنتصاف لحالة النزوح الناجم عن أثار التغيرات المناخية والنزاعات في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

اسطنبول 12–13 يونيو/حزيران 2024

2024 اليوم الأول: 12 يونيو/حزيران		
الجلسة الافتتاحية للمنتدى الإقليمي والترحيب بالمشاركي: أحمد منصور، جوزيف شكلا		9:00–9:30
التعريف بالمشاركين، وتوقعاتهم خلال جلسات المنتدى		9:30–10:00
جولات منتدى الأرض، ما مضى والتطلع للمستقبل: جوزيف شكلا		10:00–10:30
مناقشات عامة		10:30–11:00
استراحة		
التكاليف، والخسائر والأضرار المرتبطة بالتغيرات المناخية		
المنصة العالمية للعدالة المناخية	هلا مراد، جمعية دبين للتنمية البيئية والمجتمع	11:15–11:45
الخسائر والأضرار في المناطق الحضرية (لبنان+مصر)	محمد الحلو، مبادرة مناخ للدراسات البيئية والعمرانية، جنى نخال، باحثة في قضايا العمران والحق في السكن	11:45–12:15
التغيرات المناخية والعدالة الانتقالية واسترداد الأراضي والممتلكات في اليمن	أحمد منصور، شبكة حقوق الأرض والسكن، محمد اليتاري، مجلس الشباب العالمي – اليمن	12:15–12:45
آثر التغيرات المناخية على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية (إيران)	مائدة ساليمي، مركز التنمية المستدامة والبيئة (CENESTA)	12:45–13:15
آفاق واستراتيجيات التعاون	نقاش مفتوح	13:15–13:45
استراحة غداء		
التغيرات المناخية في الصحراء الغربية والحلول من مجتمعات النزوح	طالب إبراهيم، الاتحاد الفلاحي للصحراويين	14:45–15:15
الخسائر والأضرار في سياق التغير المناخي في تونس	حسيبة بلغيث، جمعية المواطنة والتنمية المستدامة – تونس	15:45–16:15
منهجيات مراقبة التمويل المناخي	جوزيف شكلا، شبكة حقوق الأرض والسكن	15:15–15:45
حساب التكلفة والخسائر والأضرار	جوزيف شكلا، شبكة حقوق الأرض والسكن	15:45–16:15
نقاش مفتوح: آفاق واستراتيجيات التعاون		16:15–16:45
إنهاء الجلسة		
سبل دمج وتوحيد التحركات المدنية		
استخلاص الدروس المستفادة والأولويات وفرص التعاون	نقاشات	17:00–17:30

اليوم الثاني: 13 يونيو/حزيران 2024		
استعادة السكن، والأرراضي والممتلكات للاجئين والنازحين		
تلخيص اليوم الأول	أحمد منصور والمشاركين	9:30–10:00
تشخيص إقليمي عن حالة النزوح	جوزيف شكلا، شبكة حقوق الأرض والسكن	10:00–10:15
توثيق حقوق استعادة السكن والأراضي والممتلكات	أمبريتا تمبرا، المبادرة الأراضي العربية – الشبكة العالمية لطاقم أدوات الأراضي (GLTN)	10:15–10:45
العوائق أمام استعادة السكن والأراضي والممتلكات في سوريا	أنور مجاني، مؤسسة اليوم التالي	10:45–11:15
استراحة		*11:15–11:45*
استعادة السكن والأراضي والممتلكات في فلطسين – الضفة الغربية	تسنيم فؤاد، مركز أبحاث الأراضي – القدس	11:45–12:15
آفاق النظم الغذائية لغزة في ظل الإبادة الجماعية	أحمد صوراني، منتدى غزة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية (GUPAP) (عبر زووم)	12:15–12:30
استعادة السكن والأراضي والممتلكات في العراق	سعدية الصالحي، جمعية معاً لحماية الإنسان والبيئة، خالد ناجي، مؤسسة أغصان – العراق	12:30–13:00
نقاش مفتوح: آفاق واستراتيجيات التعاون		13:15–13:45
استراحة الغداء		
استعادة السكن والأراضي والممتلكات في اليمن	محمد اليتاري، المجلس العالمي للشباب، سامي النجار، جمعية كل الشباب للتنمية – اليمن	14:45–15:15
النزوح من وإلى السودان، فرص العدالة الانتقالية	أحمد منصور، شبكة حقوق الأرض والسكن، صلاح أبو كشوة، مركز استدامة لحوكمة الأراضي والبيئة، (عبر زووم)	15:15–15:45
نقاش مفتوح: آفاق واستراتيجيات التعاون		15:45–16:15
استراحة		
سبل دمج وتوحيد التحركات المدنية		
نحو خطة اقليمية استراتيجية للتحرك	فريق شبكة حقوق الأرض والسكن، مع أحد المشاركين كميسر للجلسة	16:15–17:00
الملاحظات الختامية	استخلاص الفرص والدروس المستفادة للتعاون في الإقليم، جوزيف شكلا، أحمد منصور، شبكة حقوق الأرض والسكن	17:00–17:15
المغادرة		

قائمة المشاركين (منتدى الأرض VIII)				
الإسم	اللقب	المنظمة	البلد	البريد الإلكتروني
طالب	ابراهيم	اتحاد المزارعين الصحراويين	الصحراء الغربية	tbrahim8@gmail.com
عبد المولى	اسماعيل	الجمعية المصرية للحقوق الشخصية	مصر	abdelmawla.ismail@gmail.com
هالة	بركات	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية	مصر	hala.barakat@gmail.com
مؤيد	بشارات	اتحاد لجان العمل الزراعي	فلسطين	moayyad@uawc-pal.org
حسيبة	بلغيث	جمعية التنمية المستدامة والمواطنة	تونس	Hassibabelghith@yahoo.com
محمد	الحلو	المفوضية المصرية للحقوق والحريات	مصر	elhelw464@gmail.com
خالد	خوالدة	جمعية دانا والقادسية التعاونية المحلية	الأردن	khalid.khawaldeh@yahoo.com
مايدة	سليمي	مركز البيئة والتنمية المستدامة (CENESTA)	إيران	salimi.maede@gmail.com
جوزيف	شكلا	شبكة حقوق الأرض والسكن - تحالف الموئل الدولي	مصر	jschechla@hic-mena.org
سعدية	الصالحي	جمعية معاً لحماية الإنسان والبيئة	العراق	saadiaalsalhy@gmail.com
أحمد	الصوراني	منصة الزراعة الحضرية وشبه الحضرية في غزة (GUPAP)	فلسطين	ahmed.sourani@gupap.org
ياسر	عبد القادر	شبكة حقوق الأرض والسكن - تحالف الموئل الدولي	مصر	yasser@hlrn.org
تسنيم	فؤاد	مركز أبحاث الأراضي - القدس	فلسطين	tasneem@lrcj.org
أنور	مجاني	اليوم التالي	سوريا	amajanni@tda-sy.org
سعاد	محمود	المسيرة العالمية للمرأة	تونس	souadmahmoud@outlook.com
هلا	مراد	دبين للتنمية البيئية	الأردن	hala.hlrn@gmail.com
أحمد	منصور	شبكة حقوق الأرض والسكن - تحالف الموئل الدولي	مصر	amansour@hic-mena.org
خالد	ناجي عبد	مؤسسة الأغصان للتنمية الزراعية والبيئية	العراق	cd@alaghsan.org
جنى	نخل	المسيرة العالمية للمرأة	لبنان	jana.nakhal@gmail.com
محمد	اليتاري	المجلس الدولي للشباب - اليمن	اليمن	Alyatari49@gmail.com